

أسهم أوروبا حققت ربحاً أسبوعياً

أغلقت الأسهم الأوروبية على ارتفاع محققة مكسباً أسبوعياً في وقت يركز فيه المستثمرون على جولة إيجابية إلى حد كبير من نتائج الأعمال وتحسن البيانات الاقتصادية في أوروبا أكثر من تركيزهم على توتر متنام بين الولايات المتحدة والصين.

وساد هبوط المؤشرات الرئيسية بعد أن اتجه الرئيس الأميركي دونالد ترامب لحظر التعاملات الأميركية مع الشركتين الصينيتين المالكيتين لتطبيقي وي نشأت للتراسل وتيك توك لمشاركة المقاطع المصورة، وهو ما يزيد حدة الخلاف مع بكين.

الهيئة أصدرت تقريرها السنوي التاسع

الملحم: «أسواق المال» تولى اهتماماً بالتخطيط الإستراتيجي في جميع أعمالها

أصدرت هيئة أسواق المال في أواخر شهر يوليو الماضي تقريرها السنوي التاسع وذلك عن السنة المالية (2019/2020) متضمناً أبرز ما تم إنجازه من مهام خلال تلك السنة المالية في شتى مجالات عملها. ولا بد من الإشارة إلى أنه ورغم الإجراءات الاحترازية الخاصة بمواجهة تفشي فيروس كورونا المستجد والتي استدعت تعطيل العمل (احترازياً) لدى جميع الوزارات والجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة في الدولة اعتباراً من شهر مارس الماضي، الأمر الذي تسبب بتوقف بعض أعمال الهيئة، إلا أنه لم يمنعها من مواصلة تنفيذ الضروري من مهامها ومنها التقرير السنوي المائل والذي يعد استحقاقاً قانونياً على الهيئة وفقاً لقانون إنشائها الذي ألزمها بالتقدم بتقرير سنوي إلى الوزير المختص خلال 120 يوماً من نهاية سنتها المالية، وهذا ما حرصت الهيئة على الإيفاء به رغم الظروف الاستثنائية آنفة الذكر.

وفي مقدمة التقرير السنوي كلمة افتتاحية لـ د. أحمد الملحم رئيس مجلس مفوضي الهيئة- المدير التنفيذي، أشار فيها إلى الأهمية الخاصة التي توليها الهيئة للتخطيط الإستراتيجي في جميع مجالات عملها وحرصها على اتساق توجهاتها الإستراتيجية مع التوجهات التنموية الحكومية والتوافق مع أحدث المعايير المطبقة في الوقت ذاته، كما عرض مؤشرات نجاح ما تم تنفيذه من مشاريع ومبادرات تندرج في إطار تحقيق تلك التوجهات، ولعل أبرز تلك المؤشرات يتمثل في استكمال الكويت تصنيفها كسوق ناشئة وفق المؤشرات العالمية الثلاثة المتعارف عليها (FTSE Russell، S&P DJI، MSCI) وكذلك تحسن ترتيب الكويت في مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال. بالإضافة إلى ذلك أشار د. الملحم إلى انتهاء إجراءات تخصيص



● أحمد الملحم

أسهم شركة بورصة الكويت بنجاح لافت جعل منها البورصة الوحيدة المملوكة للقطاع الخاص في الشرق الأوسط، إلى جانب استعراض أبرز معالم التوجهات المستقبلية للهيئة لتتفعل بعدها لبيان أداء مجلس مفوضي الهيئة والمجالس واللجان الأدوات الاستثمارية، وفي ختام

شدد الباحث العقاري عبدالرحمن الحسينان أن الاستثمارات الكويتية باقية في لبنان وان التوقعات تشير إلى أنه لا يمكن التخلي عن تلك الاستثمارات في الوقت الحالي بسبب أوضاع السوق حالياً، حيث تتدنى قيم أسعار الأصول العقارية وأسواق المال لمستويات متدنية تجعل التخلي عنها صعباً في الوقت الراهن. وبين الحسينان أن الاستثمارات المقدرة بحدود تصل إلى 3 مليارات دولار تتركز في القطاع العقاري

الكلمة تقدم بأسمى آيات التقدير لصاحب السمو أمير البلاد وسمو ولي عهده وسمو رئيس مجلس الوزراء لرعاهاتهم الدائمة للهيئة. وقد حرصت الهيئة في إعداد التقرير اتباع منهجية مغايرة تعتمد الإيجاز والمباشرة في عرض المعلومات المتعلقة بما تم تنفيذه من مهام وفقاً لتصاميم خاصة تم اعتمادها للمرة الأولى في التقارير السنوية، إضافة إلى إغناء التقرير بجدول إحصائي تعتمد على الأرقام كأداة لعرض أبرز الإنجازات المتحققة في مختلف المجالات التي يتناولها التقرير.

هذا، وقد تم تقسيم التقرير إلى تسعة أبواب رئيسية بدأت بالتعريف برؤية الهيئة ورسالتها وأهدافها وقيمها المؤسسية، مع تخصيص باب مستقل لنهج عملها الإستراتيجي، لتتفعل بعدها لبيان أداء مجلس مفوضي الهيئة والمجالس واللجان والمكاتب التابعة له والمنبثقة عنه.

الحسينان: 3 مليارات استثمار عقارية وسياحية للكويتيين في لبنان

بمكان التخارج منها في الوقت الراهن. وفيما يتعلق بالاستثمارات المستقبلية، أوضح أن تبديلاً في الفرص الاستثمارية لمالكي الكاش سينتج لوجهات أخرى أكثر أمناً، متوقعاً أن تنجبه تلك الاستثمارات إلى تركيا أو دبي مع التسهيلات الكبيرة التي تقدمها حكومات تلك الدول من ناحية، بالإضافة إلى الاستقرار الاقتصادي والسياسي الذي تتمتع به تلك الوجهات.

السياحي ومولات التسوق المتخصصة. وأوضح أن لبنان وجهة استثمارية مفضلة للمستثمرين طويلي الأجل من الكويتيين وهناك ما يقارب من 70 في المئة من إجمالي الاستثمارات تتركز في القطاع العقاري فيما تتركز بقية الاستثمارات في القطاعين السياحي ومولات التسوق. وتطرق الحسينان إلى أن استثمارات الكويتيين العقارية تتركز معظمها في العقار الخاص ومن الصعوبة



● عبد الرحمن الحسينان



● فيصل الطيخ

تقدمت جمعية المحاسبين والمراجعين باقتراحات مهنية ومحددة، شملت 13 عنصراً على مشروع قانون التسوية الوقائية وإعادة الهيكلة والإفلاس، بهدف تحقيق أفضل قيمة مهنية وقانونية تساعد على تحقيق أهداف مشروع قانون التسوية الوقائية وإعادة الهيكلة والإفلاس على القانون الحالي. وقد شدد رئيس مجلس إدارة الجمعية فيصل الطيخ أن الجمعية لا تدخر جهداً في تقديم مقترحاتها الفنية للجهات المعنية والتي تسهم في تحقيق الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي تنسجم مع التوجهات الحكومية الرامية لتحسين وتطوير بيئة الأعمال وتحقيق الإصلاحات الهيكلية والمالية للموازنة العامة للدولة. ولفت الطيخ أن المقترحات التي تقدمت بها الجمعية تعزز الهدف من قانون الإفلاس وهو تطوير النظام النظم القانونية والمالية والتي تهدف إلى تحقيق التوازن الاقتصادي لدولة الكويت، مسترداً أنه ما لاشك أنه قانون الإفلاس يعتبر من الركائز الأساسية لأي اقتصاد. وبين أن القانون ضرورة لتحقيق الانتعاش والحماية المرنة المطلوبة للأعمال التجارية وتعزيز مرونتها بما يؤدي لاستدامة وماتنة الاقتصاد، وتحقيق مصلحة الدائن والمدين والنشاط الاقتصادي بهدف حماية الأموال الخاصة، والحفاظ على الاستقلالية والموضوعية في أداء مهام الإفلاس. وأشار الطيخ إلى أن الجمعية اقترحت معالجة 13 في مشروع

بداية قانونية سليمة لإدارة التفليسة مع إقرار المفلس أن هذه الأصول أو الخصوم التي لديه فقط كما يجب أن يكون للدولة أو الوحدات الادارية التابعة للدولة سواء جهات ملحقه أو مستقلة أو شركات حكومية أو أحكام تجارية أو مدنية أو جزائية قائمة ومستحقة امتياز وتفاضي بين حقوق المفلس وديونه والحقوق والديون فيما بين الوحدات التابعة للدولة، وتفعيل حق الاطلاع القانوني للأمين والجهات الرقابية لمصلحة أموال التفليسة لحصر اموال التفليسة من خلال وحدة التحريات المالية والسجل التجاري والبنوك وما يلزم لحفظ اصول التفليسة بإجراءات ميسرة من ضمن التدابير التحفظية. وزادت أنه يجب تعيين عضو ممثل لجمعية المحاسبين بصفته كعضو في لجنة الافلاس وأن يكون للمكتب الفني بالمحكمة المختصة دور قانوني لدعم أن يكون للمفلس دعوى قائمة حالياً عند دوائر تجارية تطبق قواعد الافلاس السابقة والذي يتم الغاؤه بصور هذا القانون، ولم يعالج القانون بعض الكيانات القانونية الموجودة في قانون الشركات والتراخيص التجارية، كما تقترح بأن يكون أمين التفليسة (مدير التفليسة) آلية قانونية تتنفيذ طلباته عند مباشرة المأمورية مثل تحديد مواعيد حضور الدائنين والمدين في حالة طلب مدير التفليسة أي مستندات يلتزم الخصوم أو الدائنين أو المصرف أو المراقب أو الجهات المختصة.

هل ينجح اقتصاد «اليورو» في الخروج من براثن «كوفيد-19»؟

أبوزكي: الأزمة العالمية ضربة قاسية تهدد مستقبل أوروبا

3% من الناتج المحلي الإجمالي والديون الحكومية أقل من 60% من الناتج المحلي الإجمالي»، وذلك للفترة التي تستدعي فيها الحالة. وفي حال تمكنت المفوضية من مواصلة توفير هذه المرونة في إطار ميثاق الاستقرار النقدي والنمو الأوروبي، فإن المعيار الذي سنتسق دول ومؤسسات الاتحاد الأوروبي على أساسه إجراءاتها سيختلف عن «القاعدة الذهبية» العرفية، والتي تتطلب الحفاظ على أوجه العجز أدناه 0,5% من الناتج المحلي الإجمالي.



● نضال أبوزكي

القادة الأوروبيون أمام اختبار صعب لإبراز روح التضامن مجدداً

الأسس عن الصمود في وجه الجائحة، فإن اتحاد النقد الأوروبي سيواجه تحدياً كبيراً يهدد بانهاره. ومن الواضح أن الاحتفاظ بالاستقرار المالي في الظروف الراهنة يتطلب مرونة في السياسة المالية، إلا أنه يستحيل تحقيق ذلك في ظل تباين الخطط المالية للدول الأعضاء. لذا أقرت المفوضية الأوروبية اتخاذ قرار غير مسبق، وهو تفعيل «الشرط أو البند الوقائي» بعدم الالتزام بقواعد ميثاق الاستقرار النقدي والنمو الأوروبي التي تفر سقف الحد الأقصى المسموح به لمعدل عجز الميزانية ومعدل الدين العام لدول الاتحاد الأوروبي. كما منحت المفوضية حكومات الاتحاد المرونة الكاملة التي تتيحها قواعد الميسرة المالية، إلى جانب السماح بتقديم الدول دعماً للشركات المتعثرة. وللمرة الأولى منذ نشأة الاتحاد، لن تحتاج الدول الأعضاء إلى الامتثال لبند «إبقاء العجز الحكومي أقل من

أكد مدير عام «مجموعة أوريخت بلانيت» نضال أبوزكي انه في ظل ارتفاع أعداد الإصابات الجديدة بفيروس «كوفيد-19» في إسبانيا وبريطانيا، باتت أوروبا تترشح تحت وطأة كابوس حقيقي مع المخاوف المتنامية بشأن انتشار الموجة الثانية من الوباء، والتي تحمل تهديدات اقتصادية واجتماعية. وجاءت التصريحات الأخيرة لـ «منظمة الصحة العالمية»، والتي تفيد بأن «مستوى المخاطر العالمية لفيروس كورونا مرتفع للغاية»، لتضع الاقتصاد الأوروبي في مأزق كبير، وبالأخص مع غياب تضامن الجهود الأوروبية. وكشفت أزمة «كورونا» هشاشة في الاتحاد الأوروبي، والذي يعاني في الأساس من نقاط ضعف تتجلى بمحدودية قوانينه وانقساماته السياسية والاقتصادية.

ورأي ابو زكي ومنذ البداية، أدرك الجميع بأن أزمة «كورونا» ستكون الأسوأ منذ قرن من الزمن. ولكن تفاوت حدة آثار هذه الأزمة على المستويات الاجتماعية والصحية والاقتصادية عبر الدول الأعضاء، وذلك تبعاً لقدراتها المالية المخصصة لدعم اقتصاداتها. وفي بداية الأزمة، تعالت الصرخات المطالبة باستجابة الاتحاد الأوروبي في ظل غياب التضامن المطلوب، والذي دفع بدول مثل إيطاليا وإسبانيا لطلب المساعدة من الصين وروسيا. إلا أن الوضع لم يستمر طويلاً، فقد عمدت آلية الحماية المدنية بالاتحاد الأوروبي إلى إرسال أطباء وممرضات إلى المناطق الأكثر تضرراً.

وابرزت الإجراءات التي اتخذها الاتحاد الأوروبي في مواجهة الطوارئ ملامح السياسة الاقتصادية الأوروبية على مدار عقد من الزمن. وجرى تغيير قانون الاتحاد الأوروبي خلال الأزمات لدعم التركيز على السلطات التنفيذية، بحيث يتمتع بالسلطة اللازمة للتعامل مع حالة الطوارئ وفق الأسس السياسية والاقتصادية التي يقوم عليها الاتحاد النقدي الأوروبي، وهي الميزانيات بلا عجز واستقرار الأسعار بدعم من بنك مركزي يتمتع بمحدودية السلطة في إدارة وتمتع القوانين المالية. وفي حال عجزت تلك

تابعونا على مواقع السوشيال

عدد النهار اليومي، والموقع الإلكتروني
www.annaharkw.com

@annaharkwt

@naharkw

خدمة الوتساب المجانية
عبر الاحتفاظ بالرقم +965 95589898
في جهات الاتصال لديك
 وإرسال كلمة «اشترك» للتفعيل الفوري